مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٨)

المتغير الامريكي واثره في السياستين الداخلية والخارجية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٣

أ. د. عامر هاشم عواد
رئيس قسم الدراسات الاقليمية والدولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المقدمة

ونحن نقترب من نهاية العام ٢٠٢٠، لا يزال المتغير الامريكي يؤدري دورا كبيرا في التاثير على الواقع العراقي، على الصعد كافة، وفي مقدمتها الصعيد الامني، فالتدخل العسكري الذي قامت به القوات الطائرات الامريكية يوم ٢٩ من شهر كانون الاول من العام ٢٠١٩ ضد عناصر من كتائب حزب الله في العراق وسوريا، والرد الذي قامت به عناصر من الحشد الشعبي بالتضاهر امام السفارة الامريكية بعد يومين وحرق احدى بوابات المحيط الخارجي للسفارة، واعلان الولايات المتحدة عن تعزيز تواجد قواتها في العراق، كلها دلائل على تزايد حجم الدور الامريكي الذي تريده ادارة ترامب، بعد ان قام سلفه بتخفيض هذا التواجد اثر الاعلان عام ٢٠١١ عن الانسحاب من العراق.

وفضلا عن تاثير المتغير الامريكي امنيا، فاننا لا يمكن ان نغفل تاثيره على الواقع الاقتصادي، اذ تشير الدراسات ان الاحتلال وسياساته اسهما الى حد كطبير في تراجع الاداء الاقتصادي العراقي الى درجة من الضعف جعلت العراق يغلق مصانعه وشركاته ليعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد من الخارج، وليرهن مستقبل موارده الاستراتيجية وفي مقدمتها النفط بتراخيص مع الشركات الكبرى اعادتنا الى زمن ما قبل التاميم عندما كان النفط رهينة السياست النفطية للشركات العالمية الكبرى.

ولا يقتصر الحديث عن التاثيرات السياسية او الامنية او الاقتصادية وحسب، بل ان السياسات الامريكية منذ الاحتلال اسهمت في التاثير اجتماعيا، فالمشاكل الاجتماعية زادت، وتفككت اواصر الترابط العائلي، وزادت معدلات الجريمة، ووصلت للعراق ظاهرة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وزادت تجارة السلاح،وقلت سطوة وهيبة النظام، بل وزادت الامراض السرطانية والحالات النفسية والعوائل التي فقدت معيلها بسبب الحروب البينية داخل العراق او ما يرتبط به من الخارج.

اشكالية البحث:

يعالج البحث اشكالية تتعلق باستمرار تاثير المتغير الامريكي في الوضع العراقي داخليا وخارجيا، فلم تكتف امريكا بتدمير العراق وانهاكه اقتصاديا ، حتى جعلت منه ساحة لتصفية حساباتها الاقليمية والدولية، لدرجة جعلت احد السياسيين الامريكان يقول ان على الولايات المتحدة ان ترد على ايران في ايران وليس في العراق.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان تاثير المتغير الامريكي سيبقى مستمرا وسيغلب عليه صفة السلبية حتى نهاية مدة الدراسة اي العام ٢٠٢٣.

المبحث الاول
السلوك السياسي الامريكي تجاه العراق
الاضعاف والتفكيك

ان دراسة السلوك السياسي الامريكي تجاه العراق، يستلزم تجاوز الوقائع و الاحداث بأتجاه اكتشاف ما لم يدور في ذهن المتفاعلين ومدركاتهم في كلا البلدين، اذ من الممكن ان تحدث اختراقات ليست ذات صلة بالكشف عن ملابساتها، من حيث حجم الدولة في النظام السياسي الدولي و خصائصها و طبيعة تفاعلاتها الدولية ومستوى المهام و الادوار التي تؤديها تجاه التحولات الجارية في بنية النظامين الاقليمي و الدولي، و نعني بذلك تحديدا – الولايات المتحدة الامريكية – كدولة تحتل الموقع الاول في النظام العالمي . ومن هنا يرى الدكتور علي العامري الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة بغداد ان جانبا واسعا من المهام و الادوار التي تمارسها الدولة، انما تستند على مجموعة من المقومات الموضوعية والمجتمعية و الخارجية و متغيراتها. و تبعا لذلك ، فأن مخرجات هذا الواقع تنطوي على صور و اتجاهات شتى ومسارات محتملة ومشاهد متباينة من شأنها التحكم في طبيعة العلاقات الدولية ومساراتها، بعضها ذات ابعاد اقليمية واخرى عالمية، و قد تكون داخلية ذات ابعاد اقليمية او اقليمية ذات ابعاد عالمية و بالعكس ، و لكل من هذه و تلك شروطه و متطلباته و آفاقه المستقبلية في عالم تتسارع فيه الاحداث و المتغيرات، فأما ان يفضي ذلك الى التلاقي بين وحدات النظام الدولي او تتقاطع فيه الاهداف و المصالح [١] .

ولذلك فقد انطلق السلوك السياسي الامريكي تجاه العراق من ادعاء قوامه تغير النظام الذي وصفته الولايات المتحدة بالاستبدادي، و كذلك ادعاء تدشين الديمقراطية، اذ كان هذين المصطلحين الاكثر صخبا في الخطابات الامريكية، ومع ذلك لم يكن لاحتلال العراق اي علاقة بالديمقراطية، فالحجتين اللتان سوقتا لاحتلاله تتعلق احداهما بادعائهم امتلاكه اسلحة الدمار الشامل، والثانية تتعلق بالعلاقة المزعومة بين النظام الحاكم في العراق وبين تنظيم القاعدة.

كان الامريكيون يتصورون ان المهمة ستكون سهلة كما صورها لهم بعض المعارضين العراقيين في الخارج، واعتقدوا ان الشعب سيرحب بهم باعتبارهم (محررين)، الا ان بدء المقاومة العراقية للمحتل الامريكي جعلت مسار الاحتلال ياخذ منحى جديد، كما انه اعاد رسم الخطط الامريكية من جديد، فالقوات اخذت اوامرها بالبقاء، والتدخل الامريكي في الشان الداخلي العراق ازداد، واصبح لابد من تبرير لكل ذلك، وهنا دخل موضوع نشر الديمقراطية على الخط، فتحت هذه الحجة وحجة الحرية وحقوق الانسان عمدت الولايات المتحدة للبحث عن ادوات اخرى للسيطرة والهيمنة بعيدا عن ادوات الاحتلال التقليدي للسيطرة الامبريالية، اذ كانت واشنطن تسعى للهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية على العراق والمنطقة وبسط نفوذها، وكان ما يعلن ان الولايات

(١) علي محمد حسين العامري، العلاقات العراقية الامريكية في ظل ادارة اوباما، مجلة معين، بغداد، العدد ١، ٢٠١٩.

المتحدة تريد القضاء على الارهاب واحداث التغيير الديمقراطي، وفي سبيل ذلك وجدنا ان الرئيس بوش الابن مثلا قام بتبني ما سمي(استراتيجية تقدمية للحرية) وطلب من الصندوق الوطني للديمقراطية NED تخصيص مبلغ ٤٠ مليون دولار من ميزانية الصندوق المخصصة للشرق الاوسط، وبحساب الارقام فان ذلك يعادل ما تم انفاقه خلال سنوات التغيير في صربيا مجتمعة. وفي سبيل ذلك ايضا روج الوزير كولن باول لما سماها (المبادرة الامريكية للديمقراطية في العالم العربي) وقد خصصت الادارة الامريكية مبلغ ٢٩ مليون دولار لتنفيذها، واستمر انفاق الاموال التي لم يكن هدفها الحقيقي التحول الديمقراطي بقدر ماكان الهدف ايجاد بيئة داخلية في العراق وبلدان الشرق الاوسط تقبل بالمشاريع الامريكية للمنطقة[٢].

وفي سبيل تحقيق الاهداف ذاتها، ظهرت دراسات كثيرة ترسم للولايات المتحدة مسارات التحرك ، لكننا في هذا الصدد نشير الى واحدة من اهم تلك الدراسات رغم قدمها فهي صدرت عام ٢٠٠٣، ونقول اهم لاننا نراها واقعية وقابلة للتطبيق في السنوات القادمة على العراق، تلك الدراسة التي اعدت بناء على طلب من وكالة الاستخبارات الامريكية ، وعنوانها «الاسلام المدني الديمقراطي، الشركاء والمصادر والاستراتيجيات» ، وتكمن اهميتها في انها بمثابة مسح جيولوجي لمعالم المجتمعات الاسلامية من الداخل بحثا عن شريك مستقبلي يمكن ان يحقق المرامي الامريكية، وقد قسمت الدراسة الكتل الاسلامية الفاعلة الى اربع وهي[٣]:

- الاصوليون او الراديكاليون: وهؤلاء يرفضون القيم الديمقراطية والثقافة الغربية المعاصرة.
- التقليديون: ويسعى هؤلاء نحو مجتمع محافظ، ويرتابون في دعوات الحضارة والابتكار (ومن بينهم تيار الاسلام السياسي)
- الحداثيون: يريدون ان يصبح العالم الاسلامي جزءا من الحداثة العالمية وتحديث الاسلام (ومنهم تيار فتح الله غولن في تركيا).
- العلمانيون: وقالت الدراسة عنهم انهم افضل من يمكن ان يكونوا شريكا رئيسيا للولايات المتحدة داخل العالم الاسلامي، الا ان الدراسة ذاتها اوصت صانع القرار الامريكي بعدم تفضيل التحالف معهم لسببين: ان اغلبهم ذو توجهات مناهضة للامركة وانهم قوميون او يساريون، وثانيا لان عددهم قليل وهم اقلية داخل تلك المجتمعات. وبالتالي فالدراسة فضلت التعامل مع الاسلاميين، ومالم تذكره الدراسة وفهمته الاداراة الامريكية انها يجب ان تهيء المسرح لتقبل صعود العلمانيين للسلطة.

لقد تبنت ادارة الرئيس اوباما نظرية الفوضى الخلاقة لكونداليزا رايس الوزيرة السابقة للخارجية في عهد بوش الابن الرئيس الامريكي، وعمدت لتطبيقها على المنطقة العربية، ونتج عن ذلك كثير من السلبيات، ربما احدها ما اطلق عليه الدكتور عبد السلام بغدادي

(٢) عامر هاشم عواد، العلاقات الامريكية الخليجية لمرحلة ما سمي ب (الربيع العربي)، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، عدد كانون الاول ٢٠١٧.

(٣) اورد ذلك د. امين شعبان امين، الاستراتيجية الامريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في مصر، شركة المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٥٨-٦٣.

استاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد(العرقطائفية)، وهي ماقامت عليه الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وارادت الولايات المتحدة تعميمه في مرحلة الربيع العربي، وليس قيامها على اساس قاعدة المواطنة وتحقيق الشراكة السياسية الفاعلة والحقيقية بين جميع مواطنيها دون تفريق(٤).

وهذه القضية لم تبدأ مع رايس وحسب، فعندما كتب برنارد لويس مقال (جذور الغضب الاسلامي) ، استقبل المقال باهتمام واسع محليا ودوليا وكان له تاثير بالغ على تصورات الغرب بالنسبة للاسلام المعاصر (٥). وتصادف في تاريخ مقارب لتاريخ كتابة مقال لويس ان اعطى الخبير الاستراتيجي الامريكي رالف بيترس للشرق الاوسط الحدود التي يرى انها عادلة في مقال بعنوان (الحدود الدموية.. كيف يمكن رؤية الشرق الاوسط بشكل افضل) تضمنت خريطة جديدة مفصلة على اساس عرقي ومذهبي. وعلى ضوء هذه القاعدة تفترض خريطة الشرق الاوسط الجديد في خطوطها العريضة(٦):

اولا: تجاوز التقاليد السياسية والمحرمات السابقة عبر اقامة دولة تقتطع لها مناطق في شمال العراق وجنوب شرق تركيا واجزاء من سوريا وايران.

ثانيا: تقسيم ماتبقى من العراق الى دولتين شيعية وسنية، يضاف للدولة الشيعية مناطق من غرب ايران ومن شرق السعودية التي سيقتطع منها ايضا المناطق الغربية المحاذية للبحر الاحمر التي تضم الاماكن المقدسة في مكة والمدينة في دولة مستقلة تكون شبيهة بالفاتيكان، وضم جزء من مناطق السعودية الشمالية الغربية الى الاردن ومحاولة دفع اسرائيل لحدود ما قبل ال ١٩٦٧، مع ادخال تعديلات لحفظ امنها.

وعلى الرغم من ان الادعاء بان خريطة بيترس لا تمثل وجهة نظر الادارة الامريكية الا انها تدرس في منهج التخطيط الاستراتيجي في كلية ضباط الناتو العليا في روما بعد اجازتها من الاكاديمية العسكرية الامريكية التي يعمل بها رالف بيترس. وقد اثار عرض خريطة بيترس في كلية الناتو العسكرية حفيظة تركيا التي اندهش ضباطها اثناء دراستهم فيها من رؤية بلادهم وقد تغيرت حدودها الحالية، مما دفع رئيس اركان الجيش التركي السابق (بشار بيوكانت) الى الاتصال بنظيره الامريكي معربا عن احتجاجه على عرض هذه الخريطة المشوهة للشرق الاوسط. وبالرغم من ان الكثيرين لم يصدقوا قدرة الولايات المتحدة على اكمال هذا المشروع « الشرق الاوسط الجديد» الا ان المشروع بدأ بالتجسيد الفعلي على ارض الواقع بيد ان الاختلاف الذي طرأ عليه هو البدء بخطواته الاولى من العراق وليس من لبنان كما اعلنت رايس (٧).

مما سبق نستنتج ان الولايات المتحدة لم تصدق بكلامها عن العراق، فتخلت عن دعاوى الديمقراطية واتجهت لاضعافه وتفكيكه عبر مشاريع تقسيمية لتجعل من نجاحها هناك منطلقا لاكمال المشروع وتعميمع على المنطقة العربية.

---

(٤) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات(الوظيفية) المفتوحة، مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العدد ١، حزيران، ٢٠١٧، ص ١١١.

(٥) د. جمال شقرة، التهديد الاسلامي للغرب المعاصر بين صاموئيل هنتنغتون وجون اسبوسيتو، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ٢٠١٣. ص٧

(٦) د. جمال شقرة، مشروع الشرق الاوسط الجديد وتغير الخريطة السياسية التي رسمت في سايكس بيكو، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي (مائة عام على وعد بلفور) مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٧/١١/٥.

(٧) المصدر نفسه.

المبحث الثاني
تاثير المتغير الامريكي على الواقعين الامني والاقتصادي في العراق

اثر المتغير الامريكي على الواقع الداخلي للعراق بشكل كبير، ولم يخل مفصل من المفاصل الا وتاثر سلبا/ او ايجابا، والتاثير السلبي كان دوما اكبر، وفي هذا الصدد سنركز على دراسة جانبين، الاول الجانب الامني والثاني الجانب الاقتصادي.

اولا: تاثيره المتغير الامريكي في الجانب الامني

اعلنت الولايات المتحدة الحرب العالمية على ما يعرف بالارهاب ، بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، وهي حرب استهلكت موارد كبيرة ، وفرضت على دول العالم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتدمير اي هدف يمكن ان يكون ارهابيا او قد يتحول الى نشاط ارهابي(٨).

وكان مشروع الادارة الأمريكية عام ٢٠٠١ اي بعد الاحداث التي اصابت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ ايلول منه تبدا باحداث تحول في المنطقة ، وان نقطة الانلاطق ستكون افغانستان ، فاحتلتها عام ٢٠٠١ ، ثم تطور الهدف الأمريكي الى اعلان استهداف العراق ، فلم تستطع الحصول على اجماع دولي على غرار ما حصل في افغانستان ، فلجأت الى صيغة تحالف الراغبين واحتلته عام ٢٠٠٣ ، وشرعت بعمليتين متزامنتين :

–الاولى محاربة الارهاب على ارض العراق ، وهو ما سمح بتدفق اعداد كبيرة من الافراد ، ونشوء تنظيمات مسلحة كثيرة ، كلها تغذي التطرف والعنف(٩)

–والثانية ، اعتماد منهج محدد لبناء الديمقراطية في العراق ، والذي اتجه الى خطوات:

١. انشاء حكومة مؤقتة ثم انتقالية ثم دائمية ، ومساعدة العراقيين على كتابة دستور دائم(١٠)
٢. وبعد إحتلاله في العام ٢٠٠٣ ، وتحجيم قدراته العسكرية ، لم يعد العراق في الادراك الامريكي ، مصدر تهديد للاستقرار الاقليمي. وتبعاً لذلك ، فأنه لم يعد يؤدي وظيفة الموازن الأستراتيجي في البيئة الأمنية لمنطقة الشرق الاوسط , وأضحت المنطقة تعيش في ظل معادلة جديدة لتوازن القوى ،تتحكم فيها ثلاث قوى إقليمية رئيسة وفق معادلة القوة والتأثير والنفوذ هي : تركيا وايران وإسرائيل ، وقد تكون المملكة العربية السعودية الدولة الرابعة بنفوذها المتمثل بقدراتها المالية والاقتصادية ومكانتها الدينية في العالم الاسلامي ، فضلاً عن قيادتها لجانب مهم من النظام العربي وتفاعلاته. بدلالة ما تقدم ، فأن العراق

(٨) عامر هاشم عواد ، حدود الامن القومي الأمريكي ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٢ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص٥٤

(٩) تقرير ، لماذا قرر بوش التصعيد في العراق؟ ، بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٧ ، على الرابط:
https://www.swissinfo.ch/ara/%D5662360/-882%9

(١٠) عامر هاشم عواد ، وبيداء محمود احمد ، السلوك الأمريكي حيال العراق لمرحلة ما بعد داعش – شبكة النبأ المعلوماتية ، بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٨ ، على الرابط:

https://annabaa.org/arabic/studies/14015

بات الغائب الوحيد عن هذه المعادلة ، إذ تتفق جميع القوى المذكورة على ضرورة تغييبه والتلاعب بمقدراته تحت مختلف الذرائع والمسميات ، فضلاً عن محاولات متباينة لتقسيمه وفق شروط وإستحقاقات الجغرافيا السياسية الجديدة ما بعد الاحتلال(١١).

لقد شهد عهد اوباما تطبيق لعدة سياسات بشكل متزامن(١٢): منها تنفيذ سياسة الانسحاب المتدرج من العراق بموعد اقصاه نهاية عام ٢٠١١ وهو ما تم في موعده. والالتزام بتنفيذ اتفاقية سحب القوات والاتفاقية الامنية بين الدولتين لعام ٢٠٠٨. والالتزام بتحجيم الحضور الايراني في العراق.

تلك الخطوط الموجهة ، جعلت الرئيس اوباما يخفض سقف اهتمامه بالعراق بعد الانسحاب خاصة ، وهو ما ترافق مع احداث ما عرف بالربيع العرابي ، ومع حجم التصدع في المنطقة ، وتداخل التاثيرات الإقليمية والدولية ، وتصاعد مؤشرات ضعف الاستقرار في العراق عامي ٢٠١٢– ٢٠١٣ ، دخل العراق تحت تاثير الارهاب عام ٢٠١٤ ، وهو ما استدعى تسويات في دور المتغير الامريكي، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية للعراق تحت غطاء التحالف الدولي للحرب على الارهاب ، لمساعدة الحكومة العراقية على استعادة المناطق التي خرجت من سيطرتها بعد حزيران ٢٠١٤ (١٣)

واذا ما قيمنا سياسة الرئيس اوباما عامة تجاه منطقة الشرق الأوسط وبضمنه العراق ، سنجد ما ذهب اليه الدكتور غريغوري جوز ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيرمونت الى: « أعتقد أن أداء الرئيس أوباما أفضل بكثير مما اعتقد الكثيرون أنه سيكون. فقد نجح في الالتزام بوعده بسحب القوات الأمريكية من العراق ، وهو مطلب كان يحظى بشعبية كبيرة لدى الرأي العام الأمريكي بعد سنوات من الاستنزاف للموارد الأمريكية والخسائر في الأرواح ، ولكن الجمهوريين يرون أن أوباما أخطأ في عدم إصراره على الاحتفاظ بوجود عسكري أمريكي في العراق.

وقد استمر الدور الامريكي على النهج الذي سار عليه بعد تاسيس التحالف الدولي لمحاربة الارهاب في ايلول ٢٠١٤ ، من كون الولايات المتحدة الأمريكية تساعد العراق على تاسيس كيان دولة مستقرة ، وانها تعمل على ضمان انفتاح العراق على كل البيئة الإقليمية (١٤).

ولا يزال دور المتغير الامريكي فاعلا– رغم انه تراجع لصالح تاثير المتغير الايراني– مع احتفاظه وفقا لاتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات

(١١) علي محمد العامري، مصدر سبق ذكره، نقله عن : خالد المعيني , الاحتلال المزدوج .. التنافس الاقليمي على ملء الفراغ في العراق ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٦١ ، دبي ، مركز الخليج للابحاث ، اكتوبر ٢٠٠٩ ص٦٦.

(١٢) د. نورهان الشيخ ، تحديات الأمن القومى أمام الرئيس ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، بتاريخ ٣ تموز ٢٠١٤ ، على الرابط: **http://www.acrseg.org/8998**

(١٣) عمار احمد رشيد ، استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق دراسة في الأهداف والأسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١١، جامعة تكريت ، ٢٠١٧، ص٣٣٧–٣٣٨.

وايضا : مصطفى ابراهيم سلمان ، ضاري سرحان حمادي ، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦١ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨ ، ص٤١–٤٤.

(١٤) تقرير ، نائب وزير الخارجية الأمريكي يعلن دعم بلاده للحكومة العراقية، بتاريخ ١٤ تشرين الاول ٢٠١٨، على الرابط: **www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/141020182**

المتحدة عام ٢٠٠٨ بالحق الحصري للسيطرة على الاجواء العراقية، لدرجة ان القوات الامركية كانت تعطي اوامرها لطيران الجيش العراقي في شكل التحرك وحدوده وامكانياته.

ثانيا: تاثير المتغير الامريكي في الجانب الاقتصادي

تعد اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الاساس الذي ترتكز عليه العلاقات الاقتصادية العراقية الامريكية. ويؤكد ذلك الموقع الرسمي للسفارة الامريكية في العراق الذي يورد ما نصه « ان اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي تخص التعاون والصداقة بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق تحدد روابط علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية الشاملة مع العراق» [١٥] . وضمن هذا الاطار فان اخر بيان مشترك للجنة التنسيق العليا بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق اكدت ايضا على هذا الموضوع فاوردت ما نصه « الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق ملتزمتان بتطوير وتعزيز شراكتنا الدائمة القائمة على المصالح المشتركة التي ستستمر في التوسع في السنوات المقبلة. في الوقت الذي نحافظ فيه على شراكتنا الأمنية القوية لضمان الهزيمة الدائمة لداعش، فاننا نعمل على إعادة تنشيط علاقاتنا السياسية والإقتصادية لدعم الاقتصاد العراقي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وتلبية احتياجات العراق في مجال إعادة الإعمار»[١٦].

بيد انه ثمة صدمة كبيرة تنتاب المهتمين بالعلاقات الثنائية العراقية الامريكية حينما نكتشف ان حجم العلاقات لا يرقى واقعيا الى حجم العلاقات العراقية مع دول مجاورة للعراق لا سيما تركيا وايران، ولا يرقى الى قوة التحالف الاستراتيجي العراقي الامريكي، فلا حجم التبادل التجاري ولا حجم الاستثمارات يؤهل البلدين لتكوين علاقات اقتصادية متميزة، بل ان لغة الارقام تغيب عن اي تقرير تورده المواقع الرسمية الامريكية حول مقدار الاستثمارات الامريكية في العراق ، وان المواقع الثلاثة الرسمية الاتية لم تعط اي ارقام حول ذلك وهي[١٧]:

١. موقع السفارة الامريكية في العراق.
٢. موقع غرفة التجارة الامريكية العراقية .
٣. موقع الوكالة الامريكية للتنمية.

والرقم الوحيد المعطى في هذه المواقع هو مبلغ ٣٨٥ مليون دولار قدمتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية للعراق لغرض تحقيق الاستقرار فيه اخرها مبلغ ١٠٠ مليون دولار تعهد بتقديمها السيد جون هورد القائم باعمال السفارة الامريكية في بغداد يوم ١٤

(١٥) وتهدف الاتفاقية كما وردت في الديباجة الى مساعدة الشعب العراقي للوقوف على قدميه وتعزيز السيادة العراقية مع حماية المصالح الامريكية في الشرق الاوسط. تعمل هذه الاتفاقية على تطبيع العلاقات الامريكية العراقية من خلال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي والامني وتُشكل اساساً لعلاقة ثنائية طويلة الامد مبنية على اهداف مشتركة.

(١٦) التعاون العراقي الامريكي: موقع السفارة الامريكية في العراق على الانترنت

https://iq.usembassy.gov/ar/business-ar/

(١٧) عامر هاشم عواد، العلاقات الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة: تقرير(غير منشور)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

نيسان ٢٠١٩ عند زيارته مدينة الفلوجة بقصد اعمارها[١٨].

في حين يورد مكتب الاحصاء الامريكي الارقام الخاصة فقط بالتبادل التجاري وهي ارقام ضعيفة، فحجم التبادل التجاري لكل عام ٢٠١٨ لم يصل الى ١٨ مليار دولار كما في الجدول المرفق، ناهيك عن ضعفه في السنوات السابقة.

جدول يبين حجم التبادل التجاري العراقي الامريكي للشهرين الاولين من عام ٢٠١٩ وللعام ٢٠١٨ ببيان حجم الصادرات والايرادات والميزان التجاري(المبلغ بالمليون دولار امريكي)

Month	Exports	Imports	Balance
January 2019	134.6	862.7	−728.1
February 2019	59.0	628.2	−569.2
TOTAL 2019	193.6	1,490.9	−1,297.3

U.S. trade in goods with Iraq : **2018**

Month	Exports	Imports	Balance
January 2018	116.6	1,246.7	−1,130.1
February 2018	101.3	1,180.7	−1,079.4
March 2018	133.6	1,043.6	−910.0
April 2018	111.3	1,567.0	−1,455.7
May 2018	109.6	1,157.6	−1,047.9
June 2018	122.8	814.6	−691.7
July 2018	139.9	1,376.7	−1,236.7
August 2018	99.8	470.1	−370.3
September 2018	104.0	850.2	−746.3

(١٨) بل اننا حينما نعود لموقع السفارة الامريكية ونحاول فتح اي بيانات اقتصادية فاما ان الصفحة مغلقة او مشفرة، وبالنهاية فان السفارة تورد العبارة الاتية فقط في مجال التعاون التجاري والمالي:

« وستعمل الولايات المتحدة والعراق على تنشيط اطار الاتفاق التجاري والاستثماري لخلق تحسينات مجدية في مناخ الاستثمار في العراق واجتذاب الاستثمارات التي تحتاج إليها و بشدة مشاريع إعادة الإعمار في جميع أنحاء العراق. ان الولايات المتحدة ملتزمة أيضا بدعم مشاركة العراق المستمرة فى برنامج صندوق النقد الدولي لضمان الاستقرار المالي وتعزيز الاصلاح الاقتصادي. ويؤكد العراق بإنه يعمل على الانضمام إلى اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (١٩٥٨) من أجل تعزيز ثقة المستثمرين في قدرة حكومة العراق ورغبتها في توفير آلية رسمية لتسوية النزاعات التجارية. وعلاوة على ذلك، تتفق حكوماتنا على تشكيل مجموعة عمل لمعالجة النزاعات التجارية التي طال امدها من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية واعطاء الاشارة إلى الشركات الامريكية بان العراق منفتح للاعمال التجارية".

October 2018	104.1	949.7	−845.6
November 2018	104.2	822.0	−717.8
December 2018	66.1	393.4	−327.4
TOTAL 2018	1,313.2	11,872.2	−10,559.0

وقد اورد الموقع الرسمي للسفارة الامريكية وتحت عنوان « Investment Climate Statement – Iraq» الاسباب الاتية لضعف الاستثمار الامريكي في العراق وهي:

١. الحالة الامنية التي عاشها العراق منذ الاحتلال والتي تفاقمت سوءا مع مجيء تنظيم داعش، ان ضعف الامن ادى بالشركات الامريكية للعزوف عن العمل في العراق على اعتبار ان راسالمال جبان وان البيئة غير المستقرة تفقد العمل التجاري ميزته الربحية.
٢. عدم سهولة ممارسة الاعمال: فالتقارير الامريكية تشير الى ان العراق يحتل المرتبة (١٥٦) من بين (١٨٩) دولة عالميا في(سهولة ممارسة انشطة الاعمال) اي ان الاوضاع في العراق صعبة جدا في ممارسة الاعمال التجارية وهذا متاتي من الروتين الحكومي وبطء الاجراءات والحصول على الموافقات وعدم وجود حماية قانونية للشركات ، بالتالي اصبح هذا العامل طارد للشركات الامريكية للاستثمار في العراق .
٣. الفساد المالي: وتشير التقارير الامريكية الى ان العراق يحتل المرتبة (١٧٠) من اصل (١٧٥) دولة في مؤشر الفساد اي ان العراق يكون من اكثر الدول فسادا ماليا في العالم، وهذا العامل يضعف الى حد كبير امكانية استثمار الشركات الامريكية في العراق التي ترى فيه عاملا سلبيا لسمعة الشركات وقيمتها العالمية.

في المستقبل، لا بد للشركات الامريكية من الاستثمار في العراق وان هذا التخوف الامريكي غير مبرر، ومن الاسباب التي تدعونا للقول بضرورة الاستثمار الامريكي نورد الاتي:

١. انحسار الظاهرة الارهبية في العراق والتحسن الامني الكبير الذي يتيح للشركات العمل بحرية واسعة.
٢. السمعة العالمية للشركات الامريكية والسمعة العالية عند الجمهور العراقي ومقبوليتها الكبيرة، فالشركات الصانعة للسيارات والالكترونيات تتمتع بسمعة ممتازة عند العراقيين ومن ثم فان البضائع ستحوز على رضا المستهلكين.
٣. ان الاقتصاد حافز للمقبولية السياسية، اي ان الدور الامريكي القادم سياسيا يجب ان يدعمه اداءاقتصادي كبير ، فكلما كان الوجود الاقتصادي فعلا كلما كان الوجود السياسي مقبولا، ولا ننسى ان الاقتصاد احد ادوات القوة الناعمة التي تحقق الاهداف، يتفاعل مع ذلك رغبة امريكية بازاحة بعض الدول

اقتصاديا عن العراق.

وعليه، ماذا يمكن ان توفر الولايات المتحدة من مشاريع في العراق لدعم استثماراتها؟ المشاريع كثيرة ابرزها صناعة السيارات التي يمكن ان تحقق ارباحا كبيرة بتشغيلها للايدي العاملة العراقية، وانتاج سيارات بجودة عالية. وهناك ايضا الصناعات الالكترونية التي تحقق ارباحا كبيرة. فضلا عن الاستثمار في مجال الجامعات على غرار الجامعات والمعاهد الامريكية وهنا يمكن لعلراق ان يكون قبلة للطلبة الوافدين. وكذلك الاستثمار في البنية التحتية وبناء المدن بكامل تجهيزاتها والطرق السريعة والموانئ والسكك الحديد.

المبحث الثالث
تاثير المتغير الامريكي حتى العام ٢٠٢٣

كما اشرنا في الصفحات السابقة من هذا البحث، فقد جاء الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من أجل أهداف هي في غاية الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية منها؛ تعزيز وتشجيع التمفصل على أساس عرقي وطائفي عبر إنبات بذور الحرب الطائفية، بدلاً من مبدأ المواطنة كأساس دستوري ينظم الروابط بين السكان ويعيد تعريفهم بصورة عصرية تتلاءم مع متطلبات التحول الديمقراطي المزعوم حل مبدأ الانتساب إلى الطائفة والعرق كأساس وبديل سياسي. ولذلك بدأ الأمريكان بعد ٢٠٠٣م يعيدون تعريف العراقيين ليس بوصفهم شعباً واحداً، وإنما بوصفهم كتلاً سكانية مبعثرة لا رابط وطني بينها، كما أنَّ مفهومَ الديمقراطية التي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للعراقيين كان يعني أن يصوّت المواطن العراقي لطائفته وقوميته بدلاً من أن يصوّت لوطنه وهو بلا شك من أخطر ما واجهه المجتمع العراقيّ وإن أصبحت وحدته الوطنية على محك التقسيم والتفكيك(١٩).

ومع انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام ٢٠١١ زمن ولاية باراك أوباما خف التأثير الأمريكي وتفردت إيران في الهيمنة على المشهد السياسي. الا ان سيطرة تنظيم داعش على اراضي واسعة من العراق اعادت من جديدانتشار القوات الامريكية في العراق. فقد حضرت الولايات المتحدة نفسها لنشر قواعد عسكرية على امتداد العراق بهدف "محاربة تنظيم داعش في العام ٢٠١٤ ، وبالفعل استمرت في بناء القواعد العسكرية هنا وهناك مستغلة الفوضى التي سببتها في العراق (٢٠). كما وقّعت أمريكا اتفاقية عسكرية مع حكومة كردستان العراق على بناء خمس قواعد لها بمناطق تحت سيطرة الإقليم، القواعد الخمس، التي ضمنت في الاتفاقية تتوزع على الشكل الآتي: "قاعدة قرب سنجار، وأخرى في منطقتي أتروش والحرير، إضافة إلى قاعدتين حلبجة بمحافظة السليمانية والتون كوبري في كركوك" (٢١)،

واتخذت القوات الأمريكية قاعدتا "عين الأسد" في قضاء البغدادي و"الحبانية" في الأنبار كقاعدتين عسكريتين، عقب سيطرة تنظيم الدولة على أغلب مدن المحافظة في ٢٠١٤. كما قاربت واشنطن على إنهاء تأسيس قاعدة لقواتها في مطار القيارة العسكري جنوبي مدينة الموصل، بعد تأهيل المدرج وبناء كانتونات سكنية لعوائل العسكريين، ولم تكتف القوات الأمريكية بقاعدة واحدة في الموصل، فقد شرعت بتشييد قاعدة أخرى عند

(١٩) صفاء مهدي صالح الكناني، المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد ٢٠٠٣، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، **http://nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1958، 2012**

(٢٠) القواعد الأمريكية في العراق.. تساؤلات بين النفوذ والسيادة

https://alkhaleejonline.net/%D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D%8A9/%D%8A%7D%84%9D8%9%2D%88%9D%8A%7D%8B%9

(٢١) القواعد الأمريكية في العراق.. تساؤلات بين النفوذ والسيادة

https://alkhaleejonline.net/%D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D%8A9/%D%8A%7D%84%9D8%9%2D%88%9D%8A%7D%8B%9

سد الموصل، لكنها ليست بحجم قاعدة القيارة الجوية[٢٢]. كما وتتخذ واشنطن قاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين مقراً لها للتحكم بطلعات طائرات "إف ١٦" التي منحتها للعراق مؤخراً، أما في معسكر التاجي شمال بغداد، فتوجد قوة أمريكية لأغراض التدريب، وفقاً لستيف وارن المتحدث باسم البنتاغون. وهناك معلومات أيضاً بأن هناك قاعدة أمريكية أخرى في منطقة المنصورية بمحافظة ديالى [٢٣].

ومع مجيء الجمهوريين للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بفوز دونالد ترامب للرئاسة، أعلن ترامب في ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ استراتيجية جديدة في التعامل مع إيران وتتضمن الاستراتيجية الجديدة، حسب بيان للبيت الأبيض، سبعة عناصر أساسية [٢٤]. الأمر الذي وضع العراق باعتبار النفوذ الإيراني المتزايد فيه في عين الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذ أولوية للسياسة الأمريكية الخارجية.

وهذا التوجه السابق يؤكد توجهات ترامب التي صرحت ببقاء قواعد عسكرية أمريكية في العراق وأنها كلفت الولايات المتحدة مبالغ طائلة، وقالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، إن التصريحات التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب حول الوجود العسكري لبلاده في العراق، قد تقوض مفاوضات سرية جارية بين البلدين لنشر قوات "كوماندوز" أمريكية في العراق، لمحاربة بقايا تنظيم داعش الإرهابي. وأضافت الصحيفة أن مفاوضات سرية تجري منذ أسابيع بين الحكومتين العراقية والأمريكية لنشر عناصر من قوات "الكوماندوز" ونقل القوات الأمريكية من سوريا إلى العراق. وتابعت الصحيفة "تصريحات ترامب، جاءت في الوقت، الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بالتفاوض بشكل هادئ منذ أسابيع للسماح لعدة مئات من قوات الكوماندوز الأمريكية وقوات الدعم العاملة في الوقت الحالي في سوريا بالانتقال إلى قواعد في داخل العراق لضرب داعش من الأراضي العراقية" [٢٥].

ونشر موقع السفارة الأمريكية في العراق على صفحته استمرار البلدين العراق والولايات المتحدة بتجديد اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتشكيل لجنة تنسيقية بين البلدين، فقد عقد نائب وزير الخارجية العراقي نزار خيرالله ونائب وزير الخارجية الامريكي جون سوليفان الاجتماع الخامس للجنة التنسيق العليا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) يوم ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٨ في بغداد، وأكدا معا من جديد على التقدم الكبير الذي أحرزناه

(٢٢) واشنطن وإعادة "غزو العراق" http://www.alkawthartv.com/news/178632

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) هي، ((تحييد التأثير المزعزع للاستقرار للحكومة الإيرانية وكذلك تقييد عدوانيتها، ولا سيما دعمها للإرهاب والمسلحين. وإعادة تنشيط التحالفات الأميركية التقليدية والشراكات الإقليمية كمصد ضد التخريب الإيراني واستعادة أكبر لاستقرار توازن القوى في المنطقة. حرمان النظام الإيراني، ولاسيما الحرس الثوري، من تمويل أنشطته ومعارضة أنشطة الحرس الثوري الذي يبدد ثروة الشعب الإيراني. مواجهة تهديدات الصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى الموجهة ضد الولايات المتحدة وحلفائها. حشد المجتمع الدولي لإدانة "الانتهاكات الجسيمة للحرس الثوري" لحقوق الإنسان واحتجازه لمواطنين أمريكيين وغيرهم من الأجانب بتهم زائفة)): انظر

د. عبدالناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الامريكي على مستقبل العملية السياسية

https://www.newiraqcenter.com/archives/4943

(25)https://iq.usembassy.gov/ar/joint-statement-united-states-america-republic-iraq-higher-coordinating-committee-ar

بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) حتى الآن ، ووضعا الأساس للتعاون في المستقبل، لا سيما في مجالات التعاون السياسي والدبلوماسي والتعاون التجاري والمالي[٢٦]. ويؤكد هذا المسعى ما أعلنته السفارة الاميركية في بغداد، يوم الثلاثاء ٢٠١٩/٢/١٩، من أن القوات الامريكية متواجدة بالعراق بدعوة مباشرة من الحكومة العراقية، مبينة ان القوات ستخرج بحال دعتها الحكومة. وقال القائم بأعمال السفارة الامريكية، جوي هود، في لقاء مع عدد من وسائل الاعلام في مقر السفارة بالمنطقة الخضراء، ان 'القوات الأميركية هنا (في العراق) بدعوة مباشرة من الحكومة العراقية، وفقط متواجدة بضوء هذه الدعوة[٢٧].

ان السلوك الامريكي القادم تجاه العراق سيركز على عودة الانغماس في الشان العراقي بعد سنوات من الانكفاء للوراء كما ارادت ذلك ادارتي اوباما، وسيكون السلوك الجديد ميالا للتدخل في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية، وما تقوم به اللجنة الامريكية لمكافحة الفساد التي ارسلتها الولايات المتحدة، الا بداية لكشف ملفات كبيرة ستؤثر على مجريات الواقع السياسي في العراق، والولايات المتحدة تهيء المسرح لدورها القادم، داخل منقسم قابل للانفجار في اي لحظة، دفع دول عربية للتدخل في العراق والبحث عن ادوار كانت ممنوعة من تاديتها منذ عام ٢٠٠٣، العمل على تقليل الدور الايراني في العراق، ضبط الدور التركي، عودة جديدة للشركات الامنية الامريكية بلباس ومهمات جديدة، ومن ثم فان العودة للانغماس والتغيير سيشكل العلامة القادمة للسلوك الامريكي تجاه العراق والذي قد ياخذ واحد من اتجاهين،الاتجاه الاول الاعتماد على مجموعة جديدة لحكم العراق تعمد لاعادة ترميمه من جديد ليعود ليمارس دوره المفقود مدعومة بالرضا التركي السياسي، و الدعم الامني الامريكي والمالي الخليجي. اما الاتجاه الثاني فانها ستلجا لتقسيم العراق الى اقليمين كما يؤيد ذلك رئيس الاركان الامريكي دنفورد الذي قال «ان العراق لايصلح ان يقسم سوى لدولتين دولة للشيعة ودولة للاكراد اما السنة فلا يستطيعون انشاء اقليمهم او دولتهم». واذا ما حصل ذلك فاعتقد ان السنة سيلتحقون بدولة كردستان وهناك اصوات تدعو لذلك. او ان الامريكان سيعودون لمشروع جوزيف بايدن وتقسيم العراق لثلاثة اقسام. وفي كل الاحوال فان الاقاليم الجديدة ستعيش المشاكل البينية المتراكمة، ولا ننسى ابدا الدور الاسرائيلي الذي وافق عليه الاكراد علنا بوصفهم الداعم الاكبر لهم، الامر الذي ينبئ بتغييرات واسعة قد لا تخدم العراق بقدر خدمة المشروع الامريكي القادم في العراق والمنطقة.

(26) https://iq.usembassy.gov/ar/joint-statement-united-states-america-republic-iraq-higher-coordinating-committee-ar

(٢٧) موقع السومرية نيوز ، ٢٠١٩/٢/٩، https://www.alsumaria.tv/news/260374/نائب-تواجد-القوات-الأميركية-في-العراق-خطر-على-الأم/ar